لبنان

بعد الجولة ١٣ للمحادثات

العدو الصهيوني يتمسك بشروطه ويهدد بتفجير الجبل والمنطقة

الاحداث الدامية التي تشهدها منطقة الجبل والشوف خيمت بثقلها على اجواء الجولة الثالثة عشرة للمحادثات اللبنانية ــ الصهيونية ــ الامريكية في « ليانون بيتش » خلده. فالوفد اللبناني الى الاجتماعات استهل كلمته الافتتاحية متحدثا عن الوضع الامني في الجبل وعن مسؤولية الجيش « الاسرائيلي » في المنطقة الواقعة تحت سيطرته، تلك المسؤولية التي « تحدثت عنها اتفاقات لاهاي وجنيف التي تضع مسؤولية حماية المواطنين على جيوش الاحتلال ».

في حين جاء رد الوفد « الاسرائيلي » بان هذه الاتفاقات لا تنطبق على الوجود « الاسرائيلي » في لبنان « فالجيش الاسرائيلي » ليس بجيش احتلال ...، وحوادث عالية مسألة لبنانية داخلية لا شأن للجيش « الاسرائيلي » بها.

مكانك راوح

المصادر المطلعة على سير المحادثات الجارية في خلدة ــ الخالصة، تشير الى ان اي تقدم حقيقي لم يجرِ احرازه منذ ان توصل الجانبان الى اتفاق حول جدول الاعمال المركب، وتشكيل اللجان الفرعية المتخصصة وان المفاوضات الجارية حاليا تدور في حلقة مفرغة بسبب التعنت الصهيوني المتزايد.

وتضيف هذه المصادر ان اجتماعات اللجان الفرعية الثلاث التي عقدت للمرة الاولى للبحث في تفاصيل بنود جدول الاعمال المركب، اصطدمت هي الاخرى بذات العقبات التي واجهتها اللجنة العمومية للاتصالات.

ففي الاجتماع الذي عقدته لجنتا « الانسحابات » و « الترتيبات الامنية »، اصرّ الجانب الصهيوني على شروطه التعجيزية الاتية:

آ ــ محطات انذار مبكر في الجبل والجنوب والبقاع باشراف « اسرائيلي » مباشر. ورفض الاقتراح الامريكي « الوسط » القاضي بادارتها من قبل الامريكيين الذين يزودون العدو الصهيوني بالمعلومات تباعا حول نشاط هذه المحطات.

ب ــ الاصرار على منطقة عازلة يتراوح عمقها بين ٤٠ ــ ٤٥ كم جنوبي لبنان، في حين يرى الجانب اللبناني ان هذه المنطقة ينبغي ان لايزيد عمقها عن ٢٠ ــ ٢٢ كم مربع.

ج ــ رفض اي دور للقوات الدولية في الجنوب بدعوى عدم كفاءتها للقيام بالمهام الموكلة بها، في حين يرى الجانب اللبناني ان هذه القوات ينبغي ان تضطلع بدورها في الجنوب الى جانب الجيش اللبناني.

د ــ التركيز على الشروط السابقة المعروفة مثل سحب القوات الفلسطينية اولا، ثم انسحاب القوات السورية مقابل انسحاب « اسرائيلي » جزئي من البقاع والجبل، على ان يتم البحث في الانسحاب الصهيوني النهائي من لبنان بعد انجاز الترتيبات الامنية والتوصل الى تطبيع العلاقات بين لبنان والكيان الصهيوني وتوقيع معاهدة سلام بينهما.

اما بخصوص « لجنة إنهاء حالة الحرب » بين الجانبين، فلم تحرز هي الاخرى اي تقدم يذكر على صعيد عملها حيث ظل الخلاف قائما حول « الديباجة »، فالجانب اللبناني يرى ان انهاء حالة الحرب يجري بعد الانسحاب، في حين يشترط الجانب الصهيوني ان يتم ذلك قبل اتمام الانسحاب بل وقبل البدء به.

المصادر المطلعة ترى ان هذه العقبة ليست ذات شأن كبير، فقد سبق للجانب اللبناني ان ابدى استعدادا ملحوظا للقبول بأنهاء حالة الحرب مع الكيان الصهيوني في حال التوصل الى اتفاق حول جدول الانسحابات من لبنان.

كذلك فقد شهدت مداولات هذه اللجنة خلافات اخرى، ففي حين اصر الجانب الصهيوني على ضرورة وقف الحملات الاعلامية على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي، كان موقف الجانب اللبناني، ان هذا الامر يتناقض مع الاعراف الديمقراطية السائدة في لبنان، وان وقف الحملات الاعلامية العدائية ينبغي ان يقتصر على الاعلام الرسمي فقط.

اما اللجنة المكلفة بالبحث في « اطار العلاقات المتبادلة » فلم يشهد اجتماعها اي تقدم جدي حيث حافظ كل طرف على مواقفه المعروفة.

المراقبون السياسيون في العاصمة اللبنانية ينظرون بالشك الى الموقف الامريكي « المانع » في اجتماعات خلدة ــ الخالصة ــ ناتانيا، ويحملونه قدرا من المسؤولية في حالة المراوحة التي تمر بها هذه المفاوضات.

ويرى هؤلاء المراقبون ان موقفا امريكيا جديا كفيل بان يدفع الحكومة الصهيونية « لحلحة » بعض العقد التي تثيرها في وجه المفاوضات.

وفي هذا الصدد تتوقع المصادر الدبلوماسية ان يكون الموفد الرئاسي الامريكي فيليب حبيب قد جاء الى المنطقة وفي جعبته بعض الاقتراحات العملية الكفيلة بتحقيق نوع من التقدم في المحادثات. وترى هذه المصادر ان الادارة الامريكية بحاجة الى مثل هذا التقدم للبرهنة على مصداقية سياستها في المنطقة. ومن اجل اعطاء دفعة جديدة لمشروع رئيسها في المنطقة، والذي اصبح واضحا ان اي تقدم في تحقيقه، انما يعتمد الى حد بعيد على ايجاد حل للازمة اللبنانية والتسريع في انجاز بعض الانسحابات « الاسرائيلية ».

وتضيف هذه المصادر ان الرغبة الامريكية هذه تصطدم بالتعنت الصهيوني، هذا التعنت الذي تريد من وراءه حكومة بيغن، دفع الادارة الامريكية الى التخلي عن بعض الجوانب في مشروع رئيسها والتي ترى حكومة بيغن انها لا تنسجم مع السياسة والمصلحة الصهيونية.

ففي الوقت الذي ترغب فيه حكومة العدو بتوسيع نطاق المفاوضات واشتراك الاردن واطراف عربية جديدة فيها تريد هذه الحكومة ان يتم ذلك بدون شروط مسبقة مثل وقف الاستيطان، او انجاز بعض الانسحاب من لبنان، كما يطالب بذلك عرب امريكا عامة والاردن على نحو خاص، كشرط للانضمام الى محادثات تسوية محتملة.

وتؤكد المصادر المذكورة ان الحكومة الصهيونية تعتبر وجودها في لبنان ورقة ضغط ليس ضد عرب امريكا فحسب، وانما على واشنطن نفسها، تمكنها، من تجنب اي ضغوط محتملة من قبل الادارة الامريكية في المستقبل.

لذلك فالمقايضة بين الوجود الصهيوني في لبنان والمشروع الامريكي في المنطقة ــ وفق الرؤية الامريكية لهذا المشروع ــ هو ما تسعى لتحقيقه الحكومة الصهيونية مستخدمة في سبيل ذلك كل عوامل المماطلة والتسويف والتعنت.

الملف المتفجر

من ناحية ثانية تشير المعلومات المتوفرة حول مجرى المحادثات اللبنانية الصهيونية، ان حكومة العدو تستخدم كل ما لديها من اوراق الضغط لاجبار المفاوض اللبناني على القبول بالشروط « الاسرائيلية ».

ولعل المثال الابرز على هذا التكتيك الصهيوني الضاغط هو ما يجري اليوم في الجبل والشوف من معارك دامية تغذيها الاجهزة الامنية والعسكرية الصهيونية، وتسعى لتوسيع رقعتها لكي تصبح شغل المفاوضات الشاغل وبذلك ينطوي او يؤجل ملف الانسحابات.

وتهدف « اسرائيل » من وراء تصعيد معارك الجبل وتوسيعها الى تحقيق الاهداف التالية:

١ ــ ممارسة الضغوط على المفاوض اللبناني لدفعه للقبول بالشروط الصهيونية.

٢ ــ ابقاء خطوط التماس مشتعلة مع السوريين والفلسطينيين وذلك بهدف استخدام ورقة التهديد بتوسيع نطاق العمليات العسكرية من اجل ابتزاز مزيد من التنازلات اللبنانية والعربية من جهة، وبهدف اقناع واشنطن بضرورة مراعاة المصالح « الاسرائيلية » الاتية في لبنان والمنطقة وعدم الاكتفاء برعاية مصالحها الاستراتيجية فقط، الملتقية مع المصلحة الامريكية العليا في المنطقة من جهة اخرى.

وفي هذا الصدد تبدى العديد من الاوساط المطلعة خشيتها من ان تتخذ « اسرائيل » من احداث الجبل وما تثيره حولها من اتهامات للقوات السورية والفلسطينية بالاشتراك في هذه الاشتباكات، ذريعة لتقوم بتوجيه ضربة عسكرية تعيد خلط كل اوراق اللعبة السياسية في المنطقة.

وقد جاءت التحذيرات السورية والسوفياتية من مخاطر الناجمة عن التهديدات « الاسرائيلية » لتكشف حقيقة النوايا الصهيونية التي لا زالت تضع ضمن خياراتها الممكنة للمرحلة المقبلة، خيار الضربة العسكرية لسوريا والثورة الفلسطينية.

وفي ضوء هذه التطورات الهامة والخطيرة في مسار الوضع اللبناني، سواء على صعيد المفاوضات الجارية في خلده ــ الخالصة، او على صعيد الاشتباكات المتفجرة في الجبل والشوف والتهديدات « الاسرائيلية » المتكررة لكل من الثورة الفلسطينية وسوريا، يصبح ضروريا، ان تتخذ كافة القوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية وسوريا موقف الحيطة والحذر، لكي تكون نتائج الجولة الثانية من الحرب في حال حدوثها افضل من نتائج الجولة الاولى.

سمير عوض

موت الجنرال الدليمي .. قضاء وقدر ام اغتيال مدبر؟

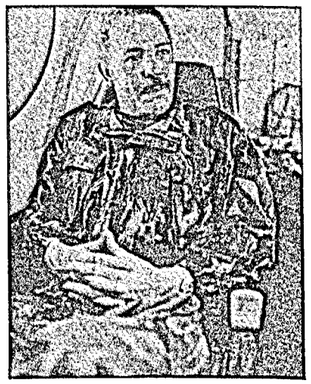

سواء كانت حادثة مقتل الجنرال احمد الدليمي، كبير المرافقين العسكريين للملك المغربي الحسن الثاني والقائد السابق للجيش من حوادث القضاء والقدر، كما قال البيان الرسمي المغربي، او عملية اغتيال مدبرة سلفا، كما اكد اكثر من مصدر مغربي واجنبي، فان قليلين هم الذين تأسفوا وخصوصا داخل المغرب، للنهاية المبكرة نسبيا لحياة واحد من الاعمدة الرئيسة للنظام المغربي، لما عرف عن الجنرال الدليمي من مساندته القوية لسياسات الملك الحسن الثاني التي تلقى معارضة واسعة داخل المغرب وخارجه، ومعاداته للديمقراطية وحقوق الانسان في المغرب.

وعلى الرغم من ان البيان الرسمي المغربي وصف موت الجنرال الدليمي اواخر الشهر الماضي بانه « خسارة فادحة للملكة المغربية » فان اوساطا مغربية وعربية واجنبية قالت ان الشخصية العسكرية الاقوى في المغرب راحت ضحية لعملية اغتيال، ربما كان الملك الحسن الثاني نفسه متورطا فيها، فاحمد رامي، مرافق وزير الداخلية السابق الجنرال اوفقير الذي قاد محاولة انقلاب ضد العاهل المغربي في العام ١٩٧١ واعدم على اثرها.. اكد في تصريح ادلى به في استوكهولم ان الدليمي لم يقتل في حادث سيارة كما اعلن في الرباط، ولكنه اغتيل في القصر الملكي بمراكش.

وقال رامي ان الدليمي كان يخطط لحركة عسكرية ضد الحسن الثاني، وان هذه الحركة التي اوحى رامي بانه احد اطرافها، كانت ستنتهي باعتقال العاهل المغربي وتقديمه الى المحاكمة. واوضح انه جرى استدعاء الجنرال الدليمي على عجل الى القصر الملكي حيث فاجأه نحو عشرة من الجنود باطلاق الرصاص عليه.

وكان اول من اعتبر ان وفاة الدليمي حصلت نتيجة عملية اغتيال، وزارة الاعلام في الجمهورية الصحراوية التي قالت في بيان رسمي اصدرته « ان اغتيال الجنرال الدليمي يرمي الى القضاء على قيادات الجيش المغربي وسد الطريق امامه حتى لا يشكل بديلا للملكية المترنحة ».

على ان مراسل صحيفة « الموند » الفرنسية في المغرب رولان ديلكور كان هو الآخر قد اكد في مقال نشرته الصحيفة في التالي من شباط الجاري ان الدليمي اغتيل ولم يقتل في حادث سيارة، ونسب ديلكور معلوماته الى مصادر مغربية مطلعة رسمية وغير رسمية. وقد تعرض المراسل الفرنسي الى الاستدعاء والاستجواب والاعتقال من قبل سلطات الامن المغربية التي ما لبثت ان طردته من البلاد.

والواقع ان مقالة المراسل الفرنسي عززت كثيرا من رواية الاغتيال، باعتباره مراقبا محايدا استقى معلوماته من داخل المغرب ومن مصادر عليمة. وبالطبع فان احدا ليس بوسعه ان ينتظر اعترافا من النظام المغربي بالحقيقة، اذا كان قد دبر بالفعل حادثة اغتيال الجنرال الدليمي، فهذا النظام لم يعلن حتى الان عن عشرات عمليات التصفية ضد خصومه ومعارضيه رغم ثبات مسؤوليته عنها. فعملية اغتيال الشخصية الوطنية المغربية المهدي بن بركة، بعد اختطافها واخفائها، كان في مصلحة النظام المغربي اولا وفي مصلحة اطراف اخرى ثانيا، وقد دلت كل الوقائع على تورطه فيها، ولكنه ما زال يرفض هذه الحقيقة.

والجنرال احمد الدليمي كان احد معاوني الجنرال اوفقير وشريكا له في جريمة اغتيال بن بركة، وقد كافأه الملك الحسن الثاني على ذلك بتنصيبه مديرا للأمن العام في عام ١٩٧٠، ومنذ العام ١٩٧٢ تولى بالاضافة الى ذلك مسؤولية الاستخبارات الخارجية.

وقام الدليمي بدور اساسي في حرب الصحراء الغربية ضد ثوار البوليساريو، واشرف على انشاء ما يسمى بـ « المثلث المفيد » الذي تستند فكرته على اساس بناء تحصينات قوية لحماية المناطق الآهلة والغنية بالمعادن من هجمات ثوار البوليساريو.